10 منظمات حقوقية تدعو القضاء البلجيكي لمحاسبة السعودية.. ما القصة؟

أعلنت 10 منظمات حقوقية دولية، بينها "هيومن رايتس ووتش"، دعمها لمحاولات محاسبة الحكومة السعودية قضائيا في بلجيكا بشأن ضحايا قمع السلطات.

وأكدت المنظمات، في بيان مشترك، أنها تتضامن مع جميع ضحايا قمع السلطات السعودية للمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن هذا القمع تضاعف في السنوات الأخيرة من حيث النطاق والحجم، حسب ما أورده موقع "الخدمة الدولية لحقوق الإنسان".

وذكر البيان أن القمع السعودي "شمل نشطاء حقوق الإنسان والإصلاحيين من الكتاب والأكاديميين"، مشيرة إلى أن ضحايا هذا القمع يتعرضون للمضايقات والتشهير، والمراقبة، فضلا عن الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري.

وشددت المنظمات العشرة على ضرورة إنهاء السلطات السعودية لأي ممارسات مسيئة على الفور، واعتبرت جهود المساءلة القضائية ضرورية لتحقيق العدالة للضحايا.

وأشار البيان إلى أن القضاء البلجيكي سيتخذ قرارا نهائيا بشأن محاسبة السعودية في 24 يناير/كانون الثاني الجاري، وذلك في إطار مبدأ "الولاية العالمية" الذي يقر به.

وكان عدد من ذوي ضحايا القمع السعودي والمتضامنين الحقوقيين قد رفعوا دعوى قضائية في ديسمبر/كانون الثاني 2021، بموجب هذا المبدأ، بينما طلب المدعي الفيدرالي البلجيكي، في يونيو/حزيران 2022 من محكمة الاستئناف في بروكسل رفض القضية.

ومن المقرر أن تتخذ المحكمة القرار النهائي بشأن ما إذا كانت ستأمر بفتح تحقيق في الدعوى من عدمه

بعد جلسة استماع في 24 يناير/كانون الثاني الجاري.

يذكر أن قائمة المنظمات الحقوقية الداعمة لدعوى محاسبة السعودية شملت: العفو الدولية، وأفاز، وفيرسكوير، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، ومؤسسة حقوق الإنسان، والمركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وموندیال لمكافحة التعذيب، وريبيريف.

المصدر | الخليج الجديد + متابعات